



12/12/2019

# تقرير تنفيذ الموازنة العامة

## الربع الثالث 2019

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

## تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولاً: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2017-2018 وتطورات المالية العامة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019:

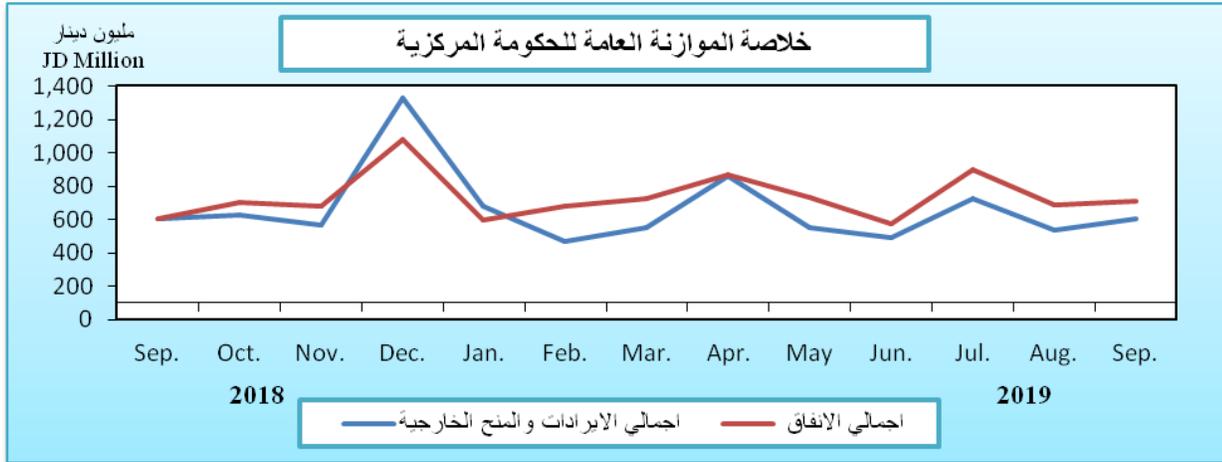
بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2017 حوالي 7425.3 مليون دينار مقابل 8119 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2017، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2017 حوالي 8173.2 مليون دينار مقابل 8812.5 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2017، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 747.9 مليون دينار أو ما نسبته 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 693.5 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2017 أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2018 حوالي 7839.6 مليون دينار مقابل 8496 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2018 حوالي 8567.3 مليون دينار مقابل 9019.3 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 727.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 523.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018 أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2019-2017			
مليون دينار			
2019	2018	2017	البيان
8609.9	8496	8119	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
8009.9	7796	7342	الإيرادات المحلية
5273.3	5145.8	5201	إيرادات ضريبية
12.0	12.5	17.0	اقتطاعات تقاعدية
2724.6	2637.6	2124.4	الإيرادات الأخرى
600	700	777	المنح الخارجية
9255.5	9019.3	8812.5	إجمالي الإنفاق
8012.9	7866.4	7595.6	النفقات الجارية
1242.6	1152.9	1216.9	النفقات الرأسمالية
			العجز/ الوفر
-645.6	-523.3	-693.5	بعد المنح
-1245.6	-1223.3	-1470.5	قبل المنح

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا في الموازنة العامة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 بعد المنح حوالي 998 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 783.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 1198 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 983.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018.

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2019-2017				
مليون دينار				
البيان	فعلي 2017	فعلي 2018	2019 موازنة	الربع الثالث 2019
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	7425.3	7839.6	8609.9	5475.5
الإيرادات المحلية	6717.4	6944.9	8009.9	5275.5
إيرادات ضريبية	4343.6	4535.6	5273.3	3457.9
اقتطاعات تقاعدية	11.6	10.9	12.0	6.6
الإيرادات الأخرى	2362.2	2398.4	2724.6	1811
المنح الخارجية	707.9	894.7	600	200
إجمالي الإنفاق	8173.2	8567.3	9255.5	6473.5
النفقات الجارية	7113	7619.6	8012.9	5939
النفقات الرأسمالية	1060.2	947.7	1242.6	534.4
العجز/ الوفرة				
بعد المنح	-747.9	-727.6	-645.6	-998
قبل المنح	-1455.9	-1622.3	-1245.6	-1198



ثانياً: الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

### 1. الإيرادات المحلية في عام 2017:

بلغت الإيرادات المحلية ما قيمته 6717.4 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2017 والبالغة حوالي 7342 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 625 مليون دينار أو ما نسبته 8.5%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي 857.4 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 232.4 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة عام 2017.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضرائب على السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة وضريبة مبيعات الخدمات، فيما تعود أسباب ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بصورة رئيسية إلى ارتفاع بند إيرادات دخل الملكية بنحو 72.6 مليون دينار.

### 2. الإيرادات المحلية في عام 2018:

بلغت الإيرادات المحلية ما قيمته 6944.9 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2018 والبالغة حوالي 7796 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 851.1 مليون دينار أو ما نسبته 10.9%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 610.2 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 240.8 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2018.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 363.3 مليون دينار وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 121.9 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 99 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 120.3 مليون دينار.

### 3. الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019:

ارتفعت الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 بحوالي 151.1 مليون دينار لتسجل 5275.5 مليون دينار مقابل 5124.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 53.3 مليون دينار وارتفاع

حصيلة الإيرادات غير الضريبية بحوالي 97.7 مليون دينار، وبذلك حققت الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثالث ما نسبته 65.9% من المقدّر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 8009.9 مليون دينار.

فعلى صعيد الارتقاع في الإيرادات الضريبية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من عام 2018 فقد جاء بشكل رئيسي محصلة لارتقاع الضريبة العامة على الدخل والارياح بما قيمته 85.8 مليون دينار أو ما نسبته 10.6% نتيجة البدء بتطبيق قانون ضريبة الدخل الجديد مع بداية العام الحالي، وانخفاض حصيلة الضريبة العامة على السلع والخدمات بما قيمته 7 مليون دينار أو ما نسبته 0.3%، وانخفاض حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بحوالي 12 مليون دينار أو ما نسبته 17.2%.

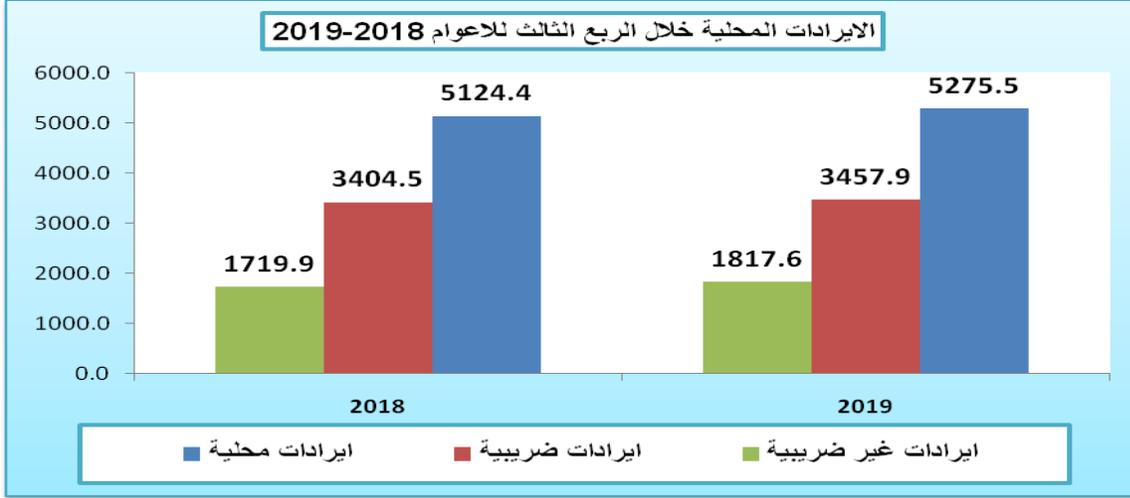
بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام ما نسبته 65.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2019 والبالغة حوالي 5273.3 مليون دينار.

أما على صعيد الإيرادات غير الضريبية فقد جاء الارتقاع بشكل رئيسي محصلة لارتقاع حصيلة إيرادات دخل الملكية بحوالي 130.8 مليون دينار وذلك بسبب نقل 29 وحدة حكومية من قانون الوحدات الحكومية إلى قانون الموازنة العامة، وارتقاع حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بحوالي 8.1 مليون دينار لعام 2019، وانخفاض حصيلة الإيرادات المختلفة بحوالي 39.9 مليون دينار، وانخفاض حصيلة العائدات التقاعدية بحوالي 1.3 مليون دينار.

شكلت حصيلة الإيرادات غير الضريبية حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام ما نسبته 66.4% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2019 والبالغة حوالي 2736.6 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 ما مقداره 200 مليون دينار مقابل 199.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018 أي بارتقاع بلغ حوالي 0.5 مليون دينار أو ما نسبته 0.2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعليه بلغ إجمالي الإيرادات العامة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 ما مقداره 5475.5 مليون دينار مقابل 5323.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018، أي بارتقاع مقداره 151.5 مليون دينار أو ما نسبته

2.8%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 63.6% حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 8609.9 مليون دينار.



ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

#### 1. النفقات العامة في عام 2017:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2017 حوالي 8173.2 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2017 والبالغ حوالي 8812.5 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 639.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.3%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 482.6 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض بند فوائد القروض بحوالي 128.8 مليون دينار وانخفاض بند الإعانات بحوالي 62.5 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 156.7 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2017.

حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2017 ما نسبته 92.7% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2017.

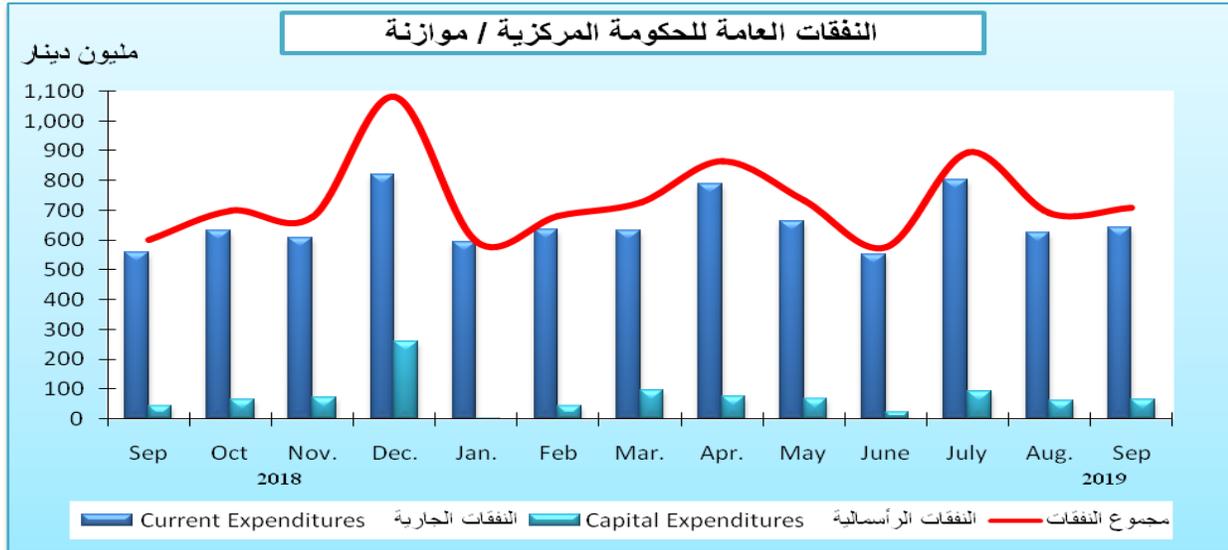
#### 2. النفقات العامة في عام 2018:

انخفض إجمالي الإنفاق بحوالي 452 مليون دينار أو ما نسبته 5% ليلبغ 8567.3 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل 9019.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018، ويعزى هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق إلى انخفاض النفقات الجارية بمقدار 246.8 مليون دينار ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض كل من بند استخدام السلع والخدمات بحوالي 52.2 مليون دينار وبند تعويضات

العاملين بحوالي 25 مليون دينار وبند فوائد القروض بحوالي 15.6 مليون دينار وبند نفقات أخرى متنوعة بحوالي 106.7 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 205.2 مليون دينار. حيث شكل إجمالي الإنفاق ما نسبته 95% من إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2018.

### 3. النفقات العامة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019:

بلغ إجمالي الإنفاق حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 حوالي 6473.5 مليون دينار مقابل 6107.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 366 مليون دينار أو ما نسبته 6%، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 380.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.8%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 14.7 مليون دينار أو ما نسبته 2.7% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018.



### رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 534.4 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 549.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثالث من عام 2019 ما نسبته 43% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدرة في موازنة عام 2019 والبالغة حوالي 1242.6 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: شؤون الإدارة المحلية، الطاقة والثروة المعدنية، الأشغال العامة والإسكان، المياه والري، التربية والتعليم، التعليم العالي والبحث العلمي، العمل، الثقافة، الشباب، النقل، التنمية الاجتماعية، الصحة، الصناعة والتجارة، الزراعة،

الاقتصاد الرقمي والريادة حيث شكلت هذه المشاريع نحو 60% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الثالث من هذا العام.

في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة أكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

#### خامساً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 70.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 توزعت في مختلف محافظات المملكة على مشاريع لوزارات الأشغال العامة والإسكان، والصحة، والتربية والتعليم، والشباب، والمياه والري والزراعة، والسياحة، حيث شكل الإنفاق على هذه الوزارات نحو 91.4% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية، علماً بأنه تم زيادة مخصصات الموازنات الرأسمالية للمحافظات لتصل الى 300 مليون دينار أو ما نسبته 24% من إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2019.

#### سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة خلال الشهور التسعة المنقضية من عام 2019 إلى ارتفاع مستوى إجمالي الدين العام ليصل إلى حوالي 30050.9 مليون دينار أو ما نسبته 96.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2019 مقارنة مع 28308.3 مليون دينار نهاية عام 2018 أو ما نسبته 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي، و في حال تم تخفيض قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين العام يصبح 28753.2 مليون دينار أو ما نسبته 92.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر مرتفعاً عن مستواه في نهاية عام 2018 بحوالي 1852.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.9% وذلك لتمويل كل من عجز الموازنة العامة وعجز سلطة المياه وخدمة ديونها والقروض المكفولة لشركة الكهرباء الوطنية، مقابل بلوغه حوالي 26900.6 مليون دينار أو ما نسبته 89.7% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2018، علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.5 مليار دينار .

## الدين العام الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية الربع الثالث من عام 2019 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 412.0 مليون دينار ليصل إلى 12499.5 مليون دينار أو ما نسبته 40.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2019 مقابل ما مقداره 12087.5 مليون دينار أو ما نسبته 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2017 حوالي 11867.2 مليون دينار أو ما نسبته 41.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف
- ارتفاع عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

## سعر الصرف

وفيما يتعلق بأثر تغيرات أسعار الصرف فقد انخفض رصيد المديونية الخارجية في نهاية عام 2018 حوالي 63.5 مليون دينار، في حين انخفض حوالي 57.5 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2019، مفصلة على النحو التالي:

رصيد 9/2019	صافي التسديدات(-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2018	صافي التسديدات (-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2017	
1185.6	+216.5	-56	1025.1	+61.1	-46.8	1010.9	يورو
700.5	-38.1	+18.7	719.4	-64.0	+13.8	769.6	ين ياباني (كل 100)
33.6	-1.3	-1.4	36.4	-1.4	-1.9	39.7	يوان صيني
567.4	-99.6	-12.4	679.4	-400.1	-21.0	1100.5	وحدة حقوق السحب
627.4	-15.4	-1.0	643.8	-43.8	-4.0	691.6	دينار كويتي
76.2	+6.9	-5.2	74.4	+4.0	-3.4	73.8	ون كوري
9308.8	+400.5	-0.2	8909.0	+728.0	-0.2	8181.1	باقي العملات
<b>12499.5</b>	<b>+469.5</b>	<b>-57.5</b>	<b>12087.5</b>	<b>+ 283.8</b>	<b>-63.5</b>	<b>11867.2</b>	<b>المجموع</b>

وفيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية في نهاية عام 2018 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2017، فقد أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 220.3 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 283.8 مليون دينار انخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 63.5 مليون دينار.

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الأمريكي ارتفاعا ملحوظا في نهاية عام 2018 لتصبح 8756.9 مليون دينار اردني بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2017 حيث بلغ حوالي 8010.6 مليون دينار وارتفاعه بحوالي 746.4 مليون دينار، ويعود سبب ارتفاع نسبة الدين المقيمة بالدولار نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف، حيث بلغ الدين المقيم بالدولار في نهاية الربع الثالث من عام 2019 حوالي 9155.1 مليون دينار أردني.

اما فيما يتعلق بالديون المقيمة باليورو فقد ارتفعت لتصبح حوالي 1185.6 مليون دينار نهاية الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بحوالي 1025.1 مليون دينار في نهاية عام 2018 وفي عام 2017 بلغت حوالي 1010.9 مليون دينار، ويعود السبب في ذلك لتوقيع عدة اتفاقيات قروض لدعم الموازنة مع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية وبنك الإعمار الألماني، حيث أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بحوالي 160.5 مليون دينار في عام 2018، وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 216.5 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 56 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيمة بالين الياباني انخفاضا لتصبح حوالي 700 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بنهاية عام 2018 حيث بلغت حوالي 719.4 مليون دينار وفي عام 2017 بلغت حوالي 769.6 مليون دينار. ويعود السبب في ذلك لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى، حيث تم توقيع اتفاقية اقتراض لدعم الموازنة مع الجانب الياباني بالدولار الأمريكي بدلا من الين الياباني، ونتيجة للتطورات خلال عام 2019 فقد أسهمت هذه التغيرات بانخفاض رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثالث عام 2019 مقارنة في عام 2018 بحوالي 19.4 مليون دينار كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 38.1 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 18.7 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد انخفضت لتصبح حوالي 567.4 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019 بالمقارنة مع نهاية عام 2018 حيث بلغت حوالي 679.4 مليون دينار وفي عام 2017 بلغت حوالي 1100.5 مليون دينار، علما بانه خلال شهر ايار من عام 2019 تم سحب الدفعة الثالثة من اتفاقية التسهيل الممتد مع صندوق النقد الدولي بمبلغ 117 مليون دينار والتي يتم احتسابها ضمن رصيد الدين العام ويتم ايداعها في البنك المركزي الأردني حسب الاتفاقية مع الصندوق ولا يتم استغلالها في تمويل احتياجات الموازنة العامة.

### ارتفاع عجز الموازنة:

ان الارتفاع في اجمالي المديونية يعود إلى تمويل جزء من عجز الموازنة العامة البالغ 998 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2019 والذي ادى الى ارتفاع سحبات القروض الخارجية، حيث بلغ صافي الاقتراض الخارجي موازنة حوالي 111 مليون دينار، وكذلك استمرار الحكومة بكفالة القروض الجديدة لشركة الكهرباء الوطنية وارتفاع التسهيلات البنكية للشركة بما قيمته 34 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019.

### تسديد مديونية سلطة المياه:

تسديد أقساط القروض المستحقة على سلطة المياه لعام 2018 حيث بلغت حوالي 25 مليون دينار والذي أثر في ارتفاع الدين العام لعام 2018 حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018. بالإضافة إلى قيام الحكومة بتحمل عبء إدارة مديونية سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية وتسديد الأقساط المستحقة على السلطة بمبلغ إجمالي مقداره 385 مليون دينار.

### الدين العام الداخلي:

ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) في نهاية شهر ايلول من عام 2019 ليصل إلى حوالي 16253.7 مليون دينار أو ما نسبته 52.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما مقداره 14813.1 مليون دينار أو ما نسبته 49.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 أي بارتفاع بلغ 1440.7 مليون دينار.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع صافي الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة بحوالي 1645.8 مليون دينار، وانخفاض صافي رصيد الدين العام الداخلي ضمن المؤسسات العامة المستقلة بحوالي 205.1 مليون دينار.

وجاء ارتفاع صافي رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة نتيجة لارتفاع إجمالي الدين الداخلي في نهاية شهر ايلول من عام 2019 بحوالي 1564.4 مليون دينار بالإضافة الى ذلك فقد

انخفض إجمالي الودائع لدى البنوك بحوالي 81.3 مليون دينار، ويعود سبب الارتفاع في صافي الدين الداخلي لعدة عوامل أهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وقيام الحكومة بتحمل عبء إدارة المديونية الداخلية لسلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية للسلطة وتسديد الأقساط المستحقة عليها بمبلغ إجمالي مقداره 385 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث 2019.

\*يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.